وضع الريع والرغبة في المُحاكاة: مقاربة لتفسير أزمة العنف في مجتمع الريع

د. علي موسى رابح
قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر2

ملخص

من خلال مفترضات "ريني جيرار"، التي حاولت إبراز أن الرغبة ليست ذات طبيعة غرائزية خرافية، وفقا للطرح النفسي التحليلي الكلاسيكي، إنما ذات منشأ محاكاتي اجتماعي صرف ومصدرا للتنافس المفضي للصراع. نحاول عبر هذه المقاربة إبراز كيف أن هذه الرغبة المثارة بالمحاكاة، في فضاء مجتمعي يعتمد على مختلف القيم الريعية كأساس لنظامه التنموي، تعمل على الدفع لنشوب حالات من التصادم بين مختلف فاعليه، جراء محاولة نزع شرعية الملكية على الأشياء المكتسبة في مرحلة أولى، ثم العمل على سلب مرتجعات الشيء المرغوب فيه، على الخصوص مقام الفرد الحائز عليه، في مرحلة ثانية، الشيء الذي يقود إلى حالة الأزمة الناتجة عن عنف رد الفعل والمواجهة. ما يعقد الوضع ويزيد في حدة العنف المتبادل هو استمرار اعتماد الدولة، أداة السلطة القائمة، على شرعية الوظيفة التوزيعية لجميع أشكال الريوع، المادية والرمزية، واعتماد الشفاعة والمحاصصة في توزيعها، الأمر المشجع على جنوح الفاعلين لشرعنة عملية الاستحواذ على الحيز الخاص والاندفاع للتسليم به كامتداد لخيرات الفضاء العام، على أساس أنه في الأصل ملك مشاع وليس نتاج لمجهود إبداعي أو لسيرورة عمل إنتاجي اجتهادي، أي افتراض كل عائد للمجهود الفردي كموضوع للرغبة القابل للتوزيع.

الكلمات الدالة: الرغبة المحاكية، وضع الريع، الشفاعة، أزمة المحاكاة، العنف.

Abstract

Based on a postulate of the mimetic origin of desire, Rene Girard's theory refuted the mythical libidinal character of desire, already recommended by the classical psychoanalytic approach. Mimesis is a source of conflicting desires and mutual violence, says René Girard. We try to show how a model of development, based on renter values, provokes the situations of violent clashes, generated by this mimetic desire. In confusing public space with private property, the renter system legitimizes the position of mediation and intercession, a key structure in the genesis of the triangular conflict representation of the mimetic desire: subject, intermediate and object.

Keywords: Mimetic desire, rent situation, intercession, mimetic crisis, violence.

Résumé

Se fondant sur un postulat de l’origine mimétique du désir, La théorie de René Girard a réfuté le caractère libidinal mythique du désir, déjà recommandé par l’approche psychanalytique classique. La mimesis est une source de désirs conflictuels et de violence réciproque, énonce René Girard. Nous essayons de montrer comment un modèle de développement, se basant sur des valeurs rentières, provoque davantage les situations d’affrontements violents, générées par ce désir mimétique. On confondant espace public avec propriété privé, le système rentier procède à la légitimation de la position de médiation et d’intercession, structure clé dans la genèse de la représentation conflictuelle triangulaire du désir mimétique: sujet, intermédiaire et objet.

Mots clés: Désir mimétique, situation de la rente, intercession, crise mimétique, violence.

مقدمة

على الرغم من غزارة التراث المعرفي المهتم بظاهرة العنف، حيث اسهب التوجه المنهجي التقريري في شرح الدوافع الموضعية الفردانية المؤدية للخيارات العنيفة لحل المشكلات ثنائية التناظر، مقابل افاضة التوجه الحتمي في البحث عن الأسباب السياقية القهرية المفضية للمواجهات الصراعية والوضعيات الأزماتية المتعددة الأطراف، إلا أن الإحاطة بظاهرة استشراء العنف، من منظور إيجاد آليات انتقاله من المستوى البنيوي الشخصاني إلى المستوى الهيكلي المؤسساتي، عبر المقاربات التوفيقية ذات العمق الزمني المعتبر، تبقى أحد الحلقات الضعيفة في كلا التوجهين المنهجيين. لذلك كان اقتراح مصفوفة نظرية تحاول التوفيق في إيجاد العلاقات الترابطية بين الخلفيات الفردانية والمظاهر التمامية للعنف، من خلال أطروحة رغبة المحاكاة وبنيتها الوسيطة، المتمثلة في الذات الحاملة لموضوع الرغبة، ليس بالمجهود الهين الذي يهمل دون السعي للاستفادة منه، على الخصوص في ظل واقع مجتمعي يبني هيكله التنظيمي على قيمة محورية وهي وضع الريع ومن ثمة البنية الحاملة للقيمة الريعية كبؤرة مثيرة للرغبة في المحاكاة ثم مثيرة للعنف.

1. رغبة المُحاكاة كمصدر للعنف

إذا تجاهلنا، مجازا، التوجه التقريري في تفسير الالتجاء للعنف كملاذ لفض المواجهات المتأزمة بين الأفراد، نجد في صلب التوجه الكلاني الحتمي طرحين كلاسيكيين مفسرين للاستجارة بالوسائل القصوى ونشوب المواجهة العنيفة:

ـ التفسير الفلسفي الاجتماعي الذي يسلم بسلمية الإنسان ونزوعه الفطري للدعة ويوعز ميله للعنف بقهرية التنظيم الاجتماعي الغير عادل واختلالاته، أي أن الجنوح للعنف هو استثناء تمليه ظروف التنشئة الاجتماعية. (D'Aquin, 1999)

ـ التفسير البيولوجي الذي يحاول الإقرار بكون الجنس البشري هو الاستثناء داخل المملكة الحيوانية، من حيث جنوحه للعنف والعنف المضاد لتسوية مشاكله العالقة، فرويد تكلم عن غريزة الموت(Freud, 1920)، وهوبز عن حرب الكل ضد الكل (Hobbes, 1649) وآخرون ذهبوا لتأكيد حمل الإنسان لجينات العدوانية(Barberi, 2006).

أما "روني جيرار"، الناقد الأدبي، مؤرخ الأديان، الفيلسوف والأنثروبولوجي الفرنسي المولد وذو المسار المهني الأمريكي، ينحى عن الطرحين السالفين لصالح سبيل ثالث، غير مألوف، لفهم العنف البشري وتفسير مكامنه وذلك من خلال اقتراح منظومة معرفية نظرية متكاملة ما فتئت تخضع للتحديث، التحيين والتدعيم لما يزيد عن نصف قرن من العمل الما بين مناهيجي المتواصل.

فالإنسان إن لم يكن بطبعه مسالما فليس لإن تنشئة المجتمع أجبرته على العنف، وليس لأنه يحمل لجينات العدوانية، لأن في طبيعة الرجال، في خضم التعايش الجماعي، تكمن النزوع للرغبة في المحاكاة الموصل للتصادم العنيف.

وعلى عكس الشهوة والحاجة، التي تحدد فيهما الذات المشتهية بدقة موضوعها، فإن الرغبة في المحاكاة مبهمة من حيث كونها لا تدرك موضوع رغبتها بشكل مسبق ولا تحديد غائي لمقصدها وإنما الذات هنا تطلق العنان

لعدد غير محدد ومبهم من الغايات، بل وموضوع للرغبة في الأصل لأن الرغبة متعلقة أساسا بوضع كيان آخر نموذج أو وسيط، هو من كان السبب في التحفيز لمحاكاته انطلاقا من موقعه ومقامه.

وإذ تدفع هذه الرغبة، الناشئة بناء عن رغبة الآخر النموذج، بالذات الراغبة للاستحواذ على شيء ما، وهو ما نصفه موضوع الرغبة، فليس لأهمية هذا الموضوع بعينه ولا حتى لقيمه الاستعمالية أو التبادلية، وإنما لربط هذه الذات الراغبة لمقام الشخص النموذج بامتلاك هذا الشيء واستلهام مكانته منه ومن ثمة الاعتقاد بإن السعي للحصول على هذا الشيء هو السبيل للرقي لمرتبة الشخص النموذج وحتى الحلول محله.

غالبا ما توصف هذه الرغبة بالرغبة المثلثية الميتافيزيقية، ذلك أن سعي الذات الراغبة نحو موضوع رغبتها لا تأخذ الشكل الخطي المباشر بين طرفين، الذات الراغبة ــ موضوع الرغبة، بل لا شعوريا عبر الشخص الوسيط النموذج الذي كان قد حرك هذه الرغبة من خلال إبراز بسطته في العيش واستعراض سعة مقامه.

تنطلق مفترضات "ريني جيرار" المعرفية، من تأثره بأصل الأخلاق لنيتشه (Nietzsche, 1900) ورجل الضغينة لماكس شيلر (Scheler, 1970)، باعتبار هذه الرغبة المُحاكية كأصل لكل أشكال العنف البشري، من مقدار المسافة البنيوية للعلاقة المثلثية بين الذات الراغبة، موضوع الرغبة ومرورا عبر الشخص الوسيط. فكلما تقلصت المسافة الزمانية والمكانية بين زوايا هذا المثلث، استعارة عن ضيق الفضاء الاجتماعي، كلما زالت الموانع وتأججت الذات الراغبة وسهل عبورها نحو موضوع رغبتها، عبر محاكاة وضعية الشخص الوسيط المتسناة، الذي بدوره سوف يسخر كل ما بوسعه للحيلولة دون التفريط في مكاسبه، حيث تزداد رغبته في أشيائه بدوره حال معاينته لرغبة الند، بما يضاعف من احتمالية اللجوء للعنف المتناظر ومن ثمة نشوب المواجهة بين الطرفين أو عدة أطراف.

في باكورة اسهامه حول هذه النظرية، "الكذبة الرومنسية والحقيقة الروائية" (Girard, 1961)، إنطلاقا من صميم الحقل الأبستمولوجيي للنقد الأدبي ومن صميم الحقل السوسيولوجي، يعتبر روني أن القاسم المشترك بين جملة من الأعمال الأدبية الخالدة هو معالجة الإشكالية الناتجة عن رغبة أبطال الروايات لمحاكاة شخصيات أخرى تتواجد إما بداخل الحيز المكاني ـ الزماني لهذا البطل أو خارجه. فوفقا لموضع أطراف المواجهة في الفضاء الاجتماعي يميز ريني جيرار بين نوعين من الرغبات:

ـ محاكات خارجية وغير مباشرة، لما يتواجد الشخص النموذج الوسيط خارج الفضاء الاجتماعي للذات الراغبة والولوج إليه غير متسنى بحكم الفاصل الزماني، كأن يتشكل هذا النموذج من بطل أسطوري أو شخصية تاريخية، كما يمكن أن يشكل العائق المكاني حائلا موضوعيا للتواصل، كأن يتشكل هذا النموذج من هالة فنية أو قامة علمية أو شخصية سياسية، من غير السهل العبور لفضائها المغلق ومعايشتها عن كثب. ويضرب روني جيرار رغبة محاكاة "دون كيشوت" لبطولات الفارس "أمديس دي غولا" ورغبة السيدة "بوفاري" لمحاكاة نبالة ومقام البطلات القصصية، عند كل من الروائيين "ميغال دي سارفونتاس" و"غوستاف فلوبر"، كأحسن مثال على هذا النوع من الرغبات المُحاكية.

فواصل الزمان وعوائق المكان، في هذه الحالة، تكون موانع للتواصل الفيزيقي المباشر وبالتالي موانع لنشوب الندية والمنافسة بين الذات الراغبة والنموذج حول أي من المواضيع المرغوب فيها عن بعد. لكن الذات الراغبة لا تعيش بمنأى عن عنف داخلي ضد كل تلك العوائق التي تحول بينها وبين نموذجها المحاكى، "دون كيشوت" ذهب في صراع مع الواقع الذي منعه من تقمص شخصية الفارس والسيدة "بوفاري" انتهت للانتحار، جراء حالة الإحباط الناجمة عن عدم قدرتها بلوغ نبالة بطلات القصص.

ـ محاكات داخلية ومباشرة، لما يتيح الفضاء الاجتماعي فرصة الاتصال، ويحدث أن تتواجد أطراف المثلث في تجاور، يحتمل ان تولد رغبة وحماسة لحيازة نفس الأشياء والتي ما هي في الأصل إلا الرغبة والحماسة للاستحواذ على المقام الاجتماعي للآخر النموذج وبشكل فعلي هذه المرة. وفي هذا السياق يستدل "ريني جيرار" بالشخصيات الروائية المتنفجة "snob"، المتلهفة والمقلدة لكل من الكتاب "مارسيل بروست"، "ستندال" و"فيودور دوستويفسكي".

الأشياء هنا، التي يمكن أن تتشكل كموضوع للرغبة المشتركة، نوعان. مصادر يكون تقارب الرغبات نحوها كفيلا بجعلها كقيم قابلة للتقاسم، بل تتضاعف بالمشاركة حتى، كالأفراح، الفنون والمعرفة وهي عموما أشياء ذات طبيعة رمزية؛ ومصادر أخرى تؤول للنقص بالقسمة، كالمكاسب المادية والسلطوية وقد لا تقبل القسمة على الاطلاق، كالشركاء من الأزواج.

في غمرة سعي الذات الراغبة لكسب بعض المصادر المعرضة للنضوب، التي هي تحت حوزة الشخص النموذج، يقاوم هذا الأخير بكل ما أوتي للحفاظ على تمامية مكاسبه وكمالها، الشيء المولد لدى الطرف الساعي لشعور متناقض من التبجيل والكراهية، وهو ما كان قد وصفه نيتشه دون تسميته وسماه ماكس شيلر بالضغينة "ressentiment"، رغبة للحفاظ على حالته المثالية في مواجهة الرغبة المقابلة لإزاحته، لتأسسه كعائق يحول بينه وبين موضوع رغبته.

أمام عدم وجود أي إمكانية لإيقاف هذا التصعيد المتناظر للرغبة المُحاكية لا مناص من التوجه نحو حالة من التنافس، المزاحمة والندية المشوبة بمشاعر الغيرة، الحسد والحقد.

تلك هي مرحلة حاسمة التي يسميها روني جيرار بالمنافسة المُحاكية، التي هي حالة من العدائية المتصاعدة تجمع حسب الحالات: غريمين، العديد من الأطراف المتعادين أو الكل ضد واحد، قبل أن تصل الجماعة إلى الحالة الحاسمة المولدة للعنف وهي ما يسميه بأزمة المحاكاة.

في إسهاماته الأنثروبولوجية اللاحقة، "العنف والمقدس"(Girard, 1972)، "أشياء مخفية منذ ظهور العالم"(Girard, 1978) كبش الفداء"(Girard, 1982)، يوضح "روني جيرار" كيف أن المخرج من عنف المحاكات، المدمر لكيان الجماعات، كان دائما اللجوء للتضحية بذلك النموذج المثالي الذي باختفائه تعود السكينة، السلام والهدوء للمجموعة، ليرفعه لاحقا لمرتبة القداسة لتضحيته الجالبة للخلاص.

2. وضع الريع كمحفز للرغبة المُحاكية

المقصود بوضع الريع هنا هو الحالة التنموية التي يتواجد عليها تنظيم مجتمعي معلوم في مرحلة تاريخية معينة، بحيث تتساند وتستمر بناه، الاقتصادية على وجه الخصوص، وفقا لروابط ومقومات ريعية صرفه، مصدرها ليست إحدى حسنات عمل هذا التنظيم ولا إحدى المنتجات القصدية لفضاءيه، المكاني والزماني، بل مصدرها نجاعة عمل تنظيم آخر خارجي أو مورد ناتج عن عارض طبيعي أو حدث تاريخي، ولما نتكلم عن العوارض الطبيعية والأحداث التاريخية كموارد فواضح أن المقصود بالريع، ليس ما يتجلى في أشكاله الاستهلاكية المادية فقط بل يشمل تجلياته الرمزية أيضا.

وبالرغم من تعدد المواقف التقديرية حول نسب الموارد الريعية الخارجية المعتمد عليها لتكنية أي تنظيم مجتمعي بأنه في وضع ريعي مطلق أو نسبي، باعتبار أن التاريخ البشري لم يشهد أي حالة مجتمعية مكتفية ذاتيا بشكل مطلق، إلا أن بعض أدبيات الاقتصاد السياسي حاولت الاعتماد على بعض المؤشرات، التي هي من صميم حقلها الأبستمولوجيي، لكن في غالب الأحيان تستعمل بكثير من المنزلقات الأيديولوجية (Talahite, 2006)، لتحديد مدى تغطية وشمول المصادر الريعية الخارجية لمختلف الأنساق والبنى الاجتماعية، للقول بأن الأمر يتعلق بوضع ريع موسع أو منحصر.(Al Beblawi, et Luciani, 1990)

تسمح لنا الاستفادة من منطلقات الاقتصاد السياسي، التي تعنى بدراسة العلاقة المزدوجة للإنسان بالطبيعة وللإنسان بالإنسان، بالإشارة إلى أن درجة الارتباط الشبه مطلق للإنسان بمورد ريعي كمصدر أوحد لرزقه، يحصل عليه بحكم تواجده في وضع جواري امتيازي مع هذا المورد العارض طبيعيا كان أو تاريخيا، هو بعينه الوضع الذي يربط الانسان بالطبيعة والمسمى بريع الموقع.

يدر ريع الموقع، على المستوى التحليلي البنيوي النسقي، فائض قيمة على المؤسسات أو الدول المستفيدة من وضع لا تنافسي أو احتكاري على مورد نادر، كمصدر استثنائي تستفيد من قيمته التبادلية بتحويله على حالته الطبيعية لهيئات، لمؤسسات، أو لفضاءات حكومية خارجية، بحيث تشكل هذه القيم التبادلية أهم مصادر التمويل الداخلي، التي تستخدم بإعادة التوزيع، إما على شكل اعتمادات تخصيص، منح ودعم داخلي، في ظل ما يعرف بالدولة الريعية الراعية وإما على شكل مصادر سلطوية معززة لسطوة النخب الحكومية لديمومة سلطتها، في ظل ما يعرف بالدولة الريعية التسلطية (Mahdavy, 1970).

كما يذر ريع الموقع، على المستوى التحليلي البنيوي الفردي، الربح والدعة في العيش على صاحبه دون بدل أي مجهود استعمالي للموارد، فقد يكتفي الفرد بالعوائد المباشرة للمورد الريعي كأموال الدعم ومختلف منح الانتماء للشرعيات التاريخية، كميراث وبدل إيجار العقار الموروث أو في أقصى الحالات يمكن أن يكون العمل التبادلي هو أقصى مجهود يقوم به الفرد المستفيد وذلك من خلال الاستنفاع بالقيم التبادلية للمورد، كبيع رخص الاستغلال والاستفادة، بيع الميراث أو صرف عملة صعبة هي نتاج عمل أحد الأقارب في حالة الانتماء لأسر المهاجرين.

لكن إذا أنتجت علاقة الارتباط شبه المطلق للإنسان مع ريع الطبيعة كل هذا الوضع المميز والمريح، ألا يجوز التساؤل حول طبيعة العلاقة الناشئة حال مقابلة الإنسان المنتفع بشكل مطلق من الريع مع إنسان آخر أقل انتفاعا، في ظل هذا الوضع الريعي العارض؟

لا بد أن مقابلة وضع إنسان في قمة الحظوة والترف الخامل نظير وضع آخر، أقل انتفاعا في الغالب أو مشابه في الانتفاع حتى، في فضاء مجتمعي ريعي مفتوح، سيكون مولدا لتلك الرغبة الميتافيزيقية التي تطلق فيها الذات الراغبة العنان لعدد غير محدد من الرغبات المحاكية الناتجة على الملاحظة عن كثب لوضع الحظوة والترف للوسيط النموذج المنتفع بوضع الريع، ما يستوجب استحضار النموذج المحاكاتي للمصفوفة المثلثية المقترحة من قبل "روني جيرار"، لقراءة نواتج هذه المقابلة على المستويين البنيويين السابقين:

ـ علاقة الأفراد في ظل ريع الموقع داخل الأطر النسقية للفضاء العام في ظل الدولة الريعية، أين تكون رهانات الفاعلين سلطوية، في المستوى الأول.

ـ مآل العلاقة الفردية التي يتواجه من خلالها الفاعلين فرادى داخل الحيز الاجتماعي الخاص في تماسه بالفضاء العمومي، أين تكون الرهانات قيمية، لكن بطغيان منطق هذا الوضع الريعي، في مستوى ثان.

3. سيرورة التخصيص وتصعيد الترغيب في الفضاء العمومي لدولة الريع

يشكل تصعيد الترغيب الموصل لأقصى مظاهر العنف سيرورة من صميم التراث التنظيري للرغبة المحاكية في تفسيره لتنامي هذا العنف على المستوى البنيوي الدولي، ويتكلم "روني جيرار" عن الصعود إلى جهنم، الناتج عن المزايدة في عنف المحاكات بعنف رد فعل ندي أكثر منه حدة، فما الأفعال الانتحارية الترهيبية إلا التعبير الصريح عن رغبة الضعيف لمحاكات الأقوى ومحاججته بالقتل بعد السقوط في فتنة دعايته لقوته المدنية وإشهاره لسطوته الرمزية (Girard, 1987).

يخضع المستوى البيني التنظيمي لنفس منطق الندية المحاكاتية إذ يشكل الفضاء العمومي، بأبعاده الدعائية، مسرحا بامتياز لتأجيج الترغيب عبر استعراض امتيازات المواقع المفضي لأزمة المحاكات.

فجل تدقيقات المفهمية لفلسفة المعرفة تشترك في كون الطبيعة الاتصالية للفضاء العمومي المستقل هو أحد مقومات حداثة الدولة المعاصرة وذلك مند أن أعطاه إيمانويل كانت " بنيته النظرية التامة"، على حد تعبير "جورغن هبرماس"، حين عرف التنوير الحداثي بأنه الخروج من حالة الوصاية. أدرج "هبرماس" بدوره مبدأ استقلال الفضاء العمومي، في صياغته لأطروحته الاتصالية في الفضاء العمومي، حيث وصفه بأنه " السيرورة التي من خلالها يلجأ عموم المواطنين لاستخدام عقلانيتهم في اكتساح الفضاء العمومي، المراقب من قبل السلطة، لتحويله إلى لفضاء الذي يُجاهر فيه النقد لسلطة الدولة". وتجدر الإشارة إلى أن هذا التدقيق المفهمي للفضاء العمومي جاء في سياق ازدهار الملكية الخاصة في الأقطاب الحضرية البورجوازية في أوروبا الغربية على الخصوص، أين أوصلت نقاشات الصالونات والمقاهي العمومية الحرة حول القضايا العامة، المشاركة الديمقراطية على الخصوص، إلى بروز وتطور الوسائل الاتصالية الإعلامية في شكلها اللاحق بخصائصها الإبداعية، في اقتراح عديد أشكال الحكامة التشاركية، والنقدية، من خلال التنديد بأشكال التسيير التسلطية (Habermas, 1997).

يظهر أن تأكيدات "هبرماس" حول دور الأفعال الإبداعية التواصلية، في التحرر ومراقبة السلطة كمقومات أساسية لنشأة للفضاء العمومي، هي أشبه ما تكون بالمجهودات التكميلية لما بدأته "حنا أرند"، حول مراتبية

الأنشطة الإنسانية المنقسمة بين العمل، الإنجاز والفعل وموضعة هذه الأنشطة بين الفضاء الخاص والفضاء العمومي بناء عن عوائد هذه الأنشطة: العمل الذي يضمن قيم الاستهلاك لاستمرار الإنسان في حيزه الخاص وهو المنزل، الإنجاز الّذي يضمن قيم الاستعمال في حياته المشتركة الخاصة والعامة في المنزل وخارجه ثم الفعل الذي يضمن قيم الحرية الفعلية، التعبيرية على الخصوص، في الفضاء العام بشكل حصري. يعبر كل من العمل والانجاز عما يكون عليه الإنسان ويعبر الفعل، التواصلي على الخصوص، عمن يكون هذا الإنسان (Arendt, 1961).

تظهر كل هذه التحديدات المعرفية للفضاء العمومي في شكل مناف ومناقض لحقيقة وإمكانية وجوده حال اسقاطها على كيان الدولة الريعية وغمرها لجميع الفضاءات التنظيمية بخطابها المتفاخر بمحاسن الوظيفة التوزيعية للعوائد الريعوية. فإذا كان شرط تأسس الفضاء العمومي هو قطع الانسان لعلاقة التبعية واستقلاله في خطابه وكسب مصدر رزقه والتطلع للمزيد من التفرد في انجاز حاجاته، ليتحرر من خلال إبراز ملكاته في التعبير عن وضعه والسعي المستمر لتغييره نحو الأفضل، لا تبتغي الدولة الريعية من علاقتها مع هذا الإنسان سوى جعله كوسيلة دعائية وكامتداد لخطاب الاكتفاء المتفاخر الذي يمجد أفضالها في التوزيع المستمر لخيرات الأمة ويبرز غدقها في صياغة برامج الدعم ومقررات التخصيص الفئوية والجهوية، ولا حاجة في ظل هذه العلاقة للخطاب النقدي أو التنديدي باعتبار أن وظيفة الخطاب هنا ليست تصحيحية، تعديلية أو نقدية وإنما، استثناءا، مناوراتية وإشادية لصالح أداة السلطة، دولة الريع، ومن ثمة طمس مفترضات التعددية، الشرط المحوري للفعل العادل والمتميز على حد تعبير "حنا أرند"، التي تقوم عليها عمومية هذا الفضاء، ليتم تخصيصه وتحويره إلى مصدر لتأجيج الرغبات المتلهفة باستمرار، من خلال المجاهرة بالانتفاع بالمزيد من الخيرات المشاعة والحقوق المشهرة.

في ظل الاستحواذ الاستثنائي للدولة الريعية على الفضاء العمومي، كفضاء دعائي وترويجي لخطابها التوزيعي المتفاخر، لا يمكن رصد إلا شكل فريد من العلاقات التي سوف تربط الأفراد على مستواهم البيني، هو ذلك النوع من التزاحم حتى التصارع، الذي يكون فيه موضوع الرغبة هو الأسبقية نحو التأسس كوسيط ومروج لذلك الخطاب الدعائي، الذي يذر من دون أدنى شك الأولوية الاستعمالية للحيز العمومي. فبالرغم من انطلاق التعريف الحقوقي القانوني من مسلمة أن الفضاء العمومي هو الحيز الذي لا يملكه أحد ويستعمله الجميع، إلا أن البنية التفاضلية للاستراتيجية الترويجية للدولة الريعية سوف تعطي الأولوية لحامل هذا الخطاب للاستغلال المكثف لخيرات الفضاء العام على حساب من يهمله، يستنكره أو يعاديه.

4. ريع الموقع وبعث الشفيع كوسيط نموذج

باسترجاع مراتبية النشاط الإنساني "لحنا أرند" يتأكد أن المنافسة في وضع الريع لن تكون حول كيف يكون العامل أوفر إنتاجا لتحقيق حاجاته وحاجات من هم تحت وصايته أو أحسن إنتاجا لتأكيد ذاته المبدعة والتدرج في المراتبية المهنية، بل سوف يكون هناك صراع حول من يكون العامل الذي يُعتمد لشغل المهام الوسيطة، التي عبرها سيتم توزيع مغانم المواقع وعوائد الريوع وفي المقابل يحصد الولاء والمبايعة للسلطة القائمة من قبل المنتفعين بشكل مباشر أو بالتوكيل من الأهل وذوي القربى في فئته الاجتماعية أو الجهوية، إنه الشفيع بالمصطلح الأنثروبولوجي للفضاء العربي والإسلامي.

سوف يعمل هذا الشفيع على إعادة إنتاج الخطاب المتفاخر للدولة الريعية حتى يضاعف الانتفاع وحشد الدعم ما تسنى له ذلك، لكن في غمرة وغبطة الغنيمة سيشيد بقدراته التجميعية للخيرات الوفيرة ويبين عن كفاءته في الدعاية والمحاصصة كما تبرز حظوته وسعة مقامه ورغد عيشه كنواتج ريع موقعه وهو بذلك سوف يضع من كان أوفر إنتاجا أو أحسن إنتاجا في موضع سذاجة وحرج، في أعين المحيطين به ومن كان تحت وصايته، الذين غالبا ما يميلون لإجراء مقارنات، ليست على أساس شرعية وسائل السعي وإنما على أساس نتائج ومحصلات المساعي، الأمر الذي غالبا ما يثير الرغبة في إصدار ردود أفعال، سواء بالسعي لنزع شرعية ريع الموقع على الند الشفيع، من خلال اللجوء لخطاب اغتياب تنديدي، أو المجاهرة بالولاء، مع السعي الخفي للحلول محله متى تسنت الظروف، وهو بعينه الذي يقود لما سماه "روني جيرار" بأزمة المحاكات.

سوف يتعمم الالتجاء للتقليل من قيمة مكاسب الغير ومقامهم، عبر الوصم باللاشرعية لجميع المكاسب وجميع الوضعيات، بما فيها السليمة فيما بعد، وذلك كملاذ لجميع الفاشلين، الخاملين والمحبطين لتبرير إحباطهم، تأخرهم وفشلهم في الحصول على حظوة ومنافع ريع الموقع، بالمقابل سيرصد كل موصوم مختلف الموارد المضادة، بما فيها العنيفة، كمزايدة محمومة في سبيل شرعنة الوضع والحفاظ على المكاسب وهو ما يقود إلى ما وصفه "روني جيرار" بالصعود إلى جهنم، لوصف التصعيد المتواصل في عنف المحاكات المفضي للاقتتال.

5. ثنائية الريع البترولي ـ الثوري واستشراء عنف المحاكاة في الجزائر

تسمح القراءة التاريخية المتأنية والعميقة لسيرورة تشكل البنى التقليدية، للمجتمع المغاربي بصفة عامة والجزائري بصفة أخص، بالإقرار أن وجود الشفاعة وترادفها مع استشراء العنف كحقيقة سوسيولوجية، لم يكن وليد الخيار التنموي الاقتصادي الريعي، لفترة ما بعد الاستقلال فحسب، بل أن الشفاعة، فضلا عن كونها حقيقة اجتماعية ملموسة، هي فئة فكرية ثقافية، سياسية واقتصادية بنيوية مشكلة لهذا الفضاء المجتمعي، تُرصد ويُلجأُ لها بشكل مباشر أو بشكل رمزي وفقا لمقتضيات الظروف المرحلية ومتطلباتها.

ثلاث أوجه نسقية ثقافية، سياسية واقتصادية يمكن رصدها كسيرورات معززة لتواجد هذه البنية الفكرية وتجذرها في المجتمع الجزائري:

ـ انحسار الفكر العقلاني، "الرشدي" على الخصوص، لفائدة الفكر الباطني خلال الفترة الانتقالية، انطلاقا من القرن الثالث عشر حتى ما بعد سقوط غرناطة في القرن السادس عشر، حيث كانت أفكار ابن رشد العقلانية قد مهدت للتيار السكولاستي واسترجعت كأحد مصادر الفكر العلماني النهضوي لأوروبا ما بعد القروسطية، في حين حل التصوف الشعبي السهل، الممجد للشيخ الشفيع ودوره الاستثنائي في سلك الطريق الباطن للوصول للأرزاق والبركات، محل التصوف الفلسفي الممتنع "للغزالي"، المبني على دعوى الحلول والاتحاد وانكار الشرائع، في الفضاء المغاربي عامة.

- طغيان الجهل المقدس والتسليم بالسهل الموصل للبركات، في الزمان والمكان، هو ما عدد من الطرق والزوايا وجعلها تتأسس كريع رمزي وكغايات اجتماعية دنيوية تدرك في حد ذاتها، في استخلاف دراماتيكي للغايات الروحية الواردة في الفكر الصوفي الأصيل .

- تكنية التصوف الشعبي هنا بالسهل، راجع لتعقد الفكر الصوفي النخبوي وعسر فهمه من قبل الغوغاء، التي بطبعها تستعجل الحصول على المنافع والبركات لكن لا تفقه سبيل الوصول إليه، لذلك تفضل في الأخير تسليم أمرها للشفيع الذي يتلقى العهود بالولاء والطاعة ويعطي هو الضمان بالإيصال للبركة والجدب، إلا أن هذه التجربة لا تمر عموما دون عواقب وخيمة على هذا الشفيع، الذي ما إن تبرز على نمط حياته مؤشرات النعمة ورغد المعيشة إلا وأصبح هدفا للضغينة والغيرة والعنف.

يمكن الجزم أن الكثير من التجارب الاستعمارية عبر التاريخ في هذا الفضاء والعديد من المساعي السياسية التسلطية، بعد ذلك، عملت على استمالة وتوظيف هذه البنية الثقافية كرابطة لشرعنة سلطتها عبر المحاصصة والزبائنية أو على الأقل للترويج لخطابها المتلاعب لدى الأوساط الشعبية. كما يمكن الجزم بالمقابل أن جل الحركات الإصلاحية والثورية قد سعت لتفكيك هذه البنية أو التقليل من تأثيرها السلبي، وكانت الوسيلة لذلك هي اللجوء إما للوصم والتحقير أحيانا وإما للتدخل الجدري العنيف في الكثير من الأحيان الأخرى.

دعَمت محاولات التنظيم السياسي للفضاء وكيفيات التعامل مع موارده، خلال ازدهار العهد الحمائي العثماني في المغرب الأوسط، ثم اللجوء لاعتماد نفس النمط الاستغلالي من قبل النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر، التواجد البنيوي للهياكل الوسيطة بين السلطة المركزية والتشكيلات القبلية المختلفة، ففي حين اعتمد البايلك على وحدة المخزن كحلقة ربط، بين دار السلطان من جهة وقبائل الرعية والسايبة من جهة أخرى ، اعتمد التشريع الفرنسي على إعادة إنتاج تشكيلة الوساطة، على الخصوص في تقسيم الأراضي، من خلال مفاهيم وبنى ربط مستحدثة كالقياد، "الدوايز"، و"المصابحية" أو كالحقوق المشاعة، الحقوق غير المشاعة و حقوق الأعراش، وهو ما كرس تنظيميا وبشكل جلي من خلال قانون الأهالي لسنة 1871.

هذا التنظيم التفاضلي للملكية وما نجم عنه من أشكال استغلال عقارية، شجع بشكل ملحوظ بروز عائلات ريعية بالتحالف مع القوى الاجتماعية والسياسية الاستعمارية، الشيء الذي أوضعها في بؤرة عمليات واسعة لنزع الملكية والتأميم فجر الاستقلال، العملية التي بدورها لم تمر دون أحداث جروح وخلق أحقاد وضغائن ومواجهات عنيفة، لم تستطع قوانين إعادة التوجيه العقاري، لجزائر الاستقلال بعد ذلك، من لملمة جروحها وكبح جماح عنفها.

أشارت الكثير من الأطروحات التي اهتمت بتفسير أسباب تصاعد العنف، فيما عرف بالعشرية الحمراء لسنوات التسعينات في الجزائر، بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أن سياسات التأميم والتجميع للوعاء العقاري الفلاحي، في شكل مزارع مسيرة من قبل لجان الثورة الزراعية، ثم إعادة توزيعها فيما بعد، على شكل مستثمرات جماعية وفردية، مع ما شاب عمليات إعادة التوزيع تلك من تجاوزات وخروقات، على الخصوص في منح الأسبقية والامتياز، وفقا للشرعية الجديدة للسلطة الشمولية الصاعدة ومن والاها من العائلات الثورية الحاملة لخطابها الريعي التوزيعي المتفاخر؛ وتعتبر هذه السياسات المحرك الأساسي لسلسلة من ردود الأفعال التي لبست الثوب المطلبي الأيديولوجي السياسي لتنتهي في قالب العمل السياسي المسلح، وهو ما سبق "لروني جيرار" أن كناه "بمحاكاة التملك" الذي يقود للرغبة في نزع الملكية مع توقع رد الفعل العنيف المتناظر.

ـ اعتماد النظام السياسي، لجزائر ما بعد الاستقلال، على كيان الحزب ـ الأداة كحلقة وصل بين السلطة المركزية والمجتمع، يعنى بالوظائف التوزيعية والرقابية، مقابل ترجيح نمط انتاجي قائم على مبدأ المفتاح في اليد ونمط استهلاكي قائم على مبدأ المنتوج في اليد، مع الارتكاز على استراتيجية شغل العمق الجهوي للولايات الثورية التاريخية عبر التعيين بالامتياز لوسطاء من أفراد العائلة الثورية من مجاهدين، مسبلين وذوي الحقوق، كممثلين عن طريق المحاصصة؛ هو ما دعم من بنى وكيانات الشفاعة كامتداد تنظيمي لهذا النظام المركزي وما يذره من ريوع الموقع ومن ثمة تشجيع سلوك السعي للشفاعة الموصل للمنافع والحسنات مع ترسيخ الإحساس بالضغينة لدى من لم يستطع لذلك سبيلا.

لقد شكلت الوساطة وشبكات الشفاعة الآليات المثلى للنظام السياسي الوصائي الأبوي الجزائري لتوزيع ثروات الاستقلال، مقابل الفشل الصارخ في التمكن من معايير عمل الشرعية الدستورية، مع البقاء رهين التحرك داخل أطر الشرعيات الثورية التي تحولت لاحقا لريع رمزي تاريخي.

تعد عمليات توزيع الأملاك شاغرة مطلع الاستقلال أحد اهم تلك العمليات الاستعراضية، التي حالت دون التأسيس لفضاء عمومي بآليات عمل مؤسساتية وقواعد تمثيل تشاركية حرة وعقلانية، مقابل فسح المجال واسعا لآليات الوساطة غير الرسمية من زبائنية، فئوية وجهوية والتأسيس لتراكم رأسمالي بدائي لرأسماليين جدد، سوف يسهمون في إنتاج ثم إعادة إنتاج أحياء ومدن جديدة بطعم اللاشرعية، مقابل تراكم رأسمال رمزي نظير من الأحقاد والضغائن، سوف تشكل لاحقا الوقود اللازم لنشوب عنف الأحياء والحواضر، تحت شعارات متعددة: من أين لك هذا، الثورة صنعها الجميع ويستفاد منها الجميع...إلخ، لكن الأدوات الدعائية للدولة سوف تتحرك كالعادة وتجتهد لعزل كل ظاهرة عن أسبابها الحقيقية، تفريغها من طابعها السياسي ثم وصمها بالمؤامرة العدائية الخارجية.

لم تتوقف عمليات التوزيع لغنائم الحرب من الأملاك شاغرة بعد الاستقلال، على شكل ريع حضري، بل سوف يُلجأ لتوزيع مختلف الصيغ السكنية بشكل مستمر بعد ذلك، عبر تخصيص بعض عوائد الريع البترولي لبرامج سكنية بمسميات اجتماعية. بدورها سوف تعتمد هذه البرامج على إعادة إنتاج نفس معايير التوزيع بأولويات فئوية، جهوية وزبائنية، لتتعدد الاستفادات بعدة أشكال، في ظل العائلة الواحدة أحيانا، مقابل بقاء العديد من الأسر والعائلات بمنأى عن كل شكل من أشكال الاستفادة، لكن ليست بمنأى من عن الرغبة المُحاكية في الانتفاع وليست بمنأى عن المشاعر الضامرة للغيرة والضغينة تجاه الفئات المحظوظة، مشاعر سوف تظهر للعلن على شكل أزمة عنيفة متى أُتيحت فرصة التفريغ والمواجهة.

لم تكن الأوعية العقارية السكنية، الصناعية والفلاحية الخيرات الاستثنائية الوحيدة في الجزائر التي شكلت مواضيع للتوزيع على شكل موارد ريعية كتراكم رأسمالي بدائي، فالعديد من الخيرات والقطاعات خضعت لنفس منطق التوزيع، حتى أن العمل كنشاط بشري عقلاني نادرا ما كان مرادفا لخلق الثروة في الجزائر بل هو شغل موقع ووسيلة للولوج لعمليات التوزيع والاستفادة من شتى أشكال الريوع.

لا تقتصر الاستفادة هنا على الريع المادي الأجري لمردود المعمل بل الغاية هي التموقع الجيد للتفاوض والولوج عبر منصب العمل لبرامج الدعم المختلفة سواء الفئوية الموجهة للمجاهدين وابنائهم وذوي الحقوق وللبطالين

والمعوقين والنساء والشيوخ أو المهنية كدعم خلق المؤسسات للشباب والبطالين والماكثات في البيوت والفلاحين والبحارين إلخ...؛ وتمتد الاستفادة غالبا عبر التأسيس والإرساء لسوق للمزايا الرمزية بمنطق عمل معين وقوانين تبادل محددة ويتعلق الأمر هنا بالمزايا والتسهيلات في مجال الخدمات التي تمكن المريد من الحصول عليها من قبل الشفيع في مناسبات محددة كالمرض وتسهيل الدخول للعلاج بنوعية جيدة ومجانية أو التعليم من خلال تمكين الأولاد من الحصول على توجيه لارتياد أحسن المؤسسات وأضمن التخصصات وحتى الترفيهية من خلال اتاحة فرصة الولوج لمراكز الراحة المجانية المخصصة لذوي الحقوق التاريخية والتعاضديات المهنية.

ولا يمكن أن نتصور أن كل هذه الأشكال من الاستفادة المتاحة لفئات معينة بحكم تمكنها من شغل مكانة مهنية تفاوضية سوف تحدث بدون تهييج للرغبات المُحاكية لدى الفئات الهامشية الأخرى، التي لا شفيع لها ولا مورد رمزي أو مادي يرصد في سبيل التفاوض والمحاصصة للحصول على المزايا والخدمات وهو ما يؤول غالبا لاستشراء أزمات الغيرة، الضغينة ثم العنف.

خاتمة

يشكل الإطار النظري، المقترح من قبل "روني جيرار"، مقاربة ابتكارية، متميزة، وجيهة ومتعددة المداخل الأبستمولوجية لقراءة الواقع المعقد للعديد من المجتمعات، على الخصوص تلك التي تعرف نماذجها التنموية صعوبات ميدانية كبيرة، جراء عدم مراعاتها للأبعاد الثقافية والنفسية ـ الاجتماعية خاصية تلك المجتمعات.

فالكثير من الدراسات التي حاولت تفسير ظواهر العنف، في مختلف مناحي الحياة المعاصرة، بمختلف تجلياته المادية والرمزية، غالبا ما حادت صوب الوهم التفسيري الباحث عن فك الارتباط بين العلاقات السببية التمامية للظواهر مع إغفال المعطى الجوهري وهو الإنسان ونزوع ذاته للغيرة والرغبة في المحاكاة الموصلة للعنف والعداوة، وعلى الخصوص في غمرة الإحساس باللاعدالة، اللامساواة واللاإنصاف في توزيع وتخصيص الموارد العمومية المشاعة بين الجماعات.

نجد في استشراء العنف المتعدد الأطراف والأبعاد في المجتمع الجزائري، الذي يبني تنظيمه على مختلف أشكال القيم الريعية والتأسيس لبنى الشفاعة، الوساطة والمحاصصة، كما سبق وأن تم استعراضه آنفا، مقابل العجز التاريخي في اخصاب فكر المواطنة بقيم العمل المنتج المذر للثروات الشرعية، خير دليل على وجاهة الطرح المتعدد المداخل الأبستمولوجية، من طراز طرح الرغبة في محاكاة وضع الريع، كمصدر محرك للعنف.

المراجع

1. Al Beblawi H., Luciani G. 1990. The Rentier State in the Arab World, in Giacomo Luciani : The Arab State, éd Routledge, Londres.
2. Arendt Hannah, 1961. Condition de l'homme moderne, «trad. de l'anglais par G. Fradier : The Human Condition », Calmann Lévy, Paris.
3. D’Aquin, T., 1999. Somme contre les gentils, Livre I : Dieu, trad. Cyrille Michon, Flammarion, Paris, P. 142.
4. Freud, S., 1920. Au-delà du principe de plaisir, coll. 2010, Petite Bibliothèque Payot, Paris.
5. Girard, René. 1961. Mensonge romantique et vérité romanesque, Grasset, Paris.
6. Girard, R., 1972. La violence et le sacré, Grasset, Paris.

7. Girard, R., 1978. Des Choses cachées depuis la fondation du monde, Grasset, Paris.
8. Girard, R., 1982. Le Bouc Emissaire, Grasset, Paris.
9. -Girard. R., 2007. Achever Clausewitz, Carnets du Nord, Paris.
10. Habermas Jürgen, 1997. L'Espace public : archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, Payot, Paris, P63.
11. Hobbes Thomas, 1642. LE CITOYEN ou les fondements de la politique (DE CIVE) (Traduit de l'anglais en 1649 par Samuel Sorbière, secrétaire de Thomas Hobbes), Paris.
12. Mahdavy Hossein, 1970. The Pattern and Problems of Economic Development, in Rentier States : The Case of Iran, dans M.A. Cook (éd.), Studies in the Economic History of the Middle East, Oxford University Press, Oxford.
13. Nietzsche Friedrich, 1900. La Généalogie de la morale Traduction par Henri Albert. Œuvres complètes de Frédéric Nietzsche, vol. 11, Mercure de France, Paris.
14. Scheller Max, 1970. L'Homme du ressentiment, coll. « Idées », n° 244, éd. Gallimard, Paris, P 190.
15. Stella Barberi, Marie. Et Girard, René. 2006. Celui par qui le scandale arrive ; entretiens Girard, R avec Stella Barberi, M. Hachette, Paris.
16. Talahite F., 2006. Le concept de rente, pertinence et dérives, in Problèmes économiques, n° 2908, Paris.